UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير وتوصيات
ورشة العمل الإقليمية حول سبل إنشاء شبكة تعاون قضائي عربي في مجال مكافحة الإرهاب

القاهرة 22-2012/2/23

UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير و توصيات
ورشة العمل الإقليمية حول سبل إنشاء شبكة تعاون قضائي عربي
في مجال مكافحة الإرهاب
القاهرة 22-2012/2/23

في إطار التعاون القائم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجالات العمل ذات الاهتمام المشترك، وتنفيذا لتوصيات الاجتماع العاشر لفريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب (القاهرة 26-2011/2/27) التي اعتمدها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (135) بالقرار رقم 7320-2011/3/2،

وبدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة الشؤون القانونية – قسم شؤون مكافحة الإرهاب) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (فرع مكافحة الإرهاب) والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب،

عقدت بمقر الأمانة لجامعة الدول العربية خلال يومي 22-2012/2/23 ورشة العمل الإقليمية حول "سبل إنشاء شبكة تعاون قضائي عربي في مجال مكافحة الإرهاب" بحضور ممثلي الدول العربية التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية والجمهورية اليمنية.

كما حضر ورشة العمل، فضلا عن ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، ممثلو كل من: المنصة القضائية الإقليمية لدول الساحل، فرقة الادعاء الاستشارية لجنوب شرق أوروبا (SELEC/SEEPAG)، شبكة الاتفاق الرباعي المغربي الأسباني الفرنسي البلجيكي.

أفتتح أشغال ورشة العمل سعادة الوزير المفوض/عبد الله الكيلاني، نائب مدير إدارة الشؤون القانونية – رئيس قسم الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب، بكلمة رحب فيها بالدول والجهات

المشاركة، منوها بمستوى التعاون القائم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مبرزا أهم بنود الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وآليتها التنفيذية واتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي وآليتها التنفيذية كأرضية ملائمة لتعزيز التعاون القضائي بين الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب، ثم أخذت الكلمة الأستاذة/ نيكول الخوري، خبيرة فرع مكافحة الإرهاب بالمقر الرئيسي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التي أشادت بالدور الهام لجامعة الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب وأبرزت أهم ما قام به المكتب في مجال تقديم الدعم الفني لإنشاء شبكات إقليمية للتعاون القضائي.

إثر ذلك، انطلقت أشغال ورشة العمل، حيث استمع الحاضرون لعروض حول الإطار القانوني للتعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب، والتجارب العملية في مجال التعاون القضائي خاصة في المنطقة العربية ودول الساحل الإفريقي ودول أوروبا الشرقية ودول المحيط الهندي، قبل أن يبدأ النقاش حول سبل الاستفادة من الضوابط المشتركة بين الأنظمة القضائية العربية لخلق آليات دعم التعاون القضائي العربي.

وبعد مناقشات مستفيضة، خلصت ورشة العمل إلى التوصيات التالية:

1 -الاهتمام بتطوير آليات التعاون القضائي بين الدول العربية في مجال مكافحة الأعمال الإرهابية لاسيما عبر إنشاء شبكة أو شبكات تعاون قضائي، والنظر في تحديد نقاط اتصال لدى السلطات القضائية المختصة بالدول العربية؛

2 -النظر في إيجاد آليات لتسهيل التواصل والتعاون القضائي العربي في مجال مكافحة الإرهاب بين نقاط الاتصال المختصة، طبقا للأنظمة القانونية المعمول بها في الدول العربية؛

3 -مواصلة تفعيل البنود الخاصة بالتعاون القضائي في الاتفاقيات العربية الصادرة تحت مظلة جامعة الدول العربية؛

4 -دعوة الدول العربية إلى اتخاذ التدابير اللازمة نحو التصديق على أو الانضمام إلى الصكوك القانونية العالمية الخاصة بمكافحة الإرهاب وموائمة تشريعاتها الوطنية مع تلك الصكوك

لدعم التعاون القضائي العربي إقليميا ودوليا والاستفادة من خبرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الشأن؛

5 - دعوة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى الاستمرار في تقديم المساعدة الفنية اللازمة لتعزيز قدرات العاملين في مجال العدالة الجنائية وتطوير أدوات التعاون القضائي الثنائي والإقليمي في المنطقة العربية متى طُلب منه ذلك؛

6 - عرض ما سبق من توصيات على المجالس الوزارية العربية المتخصصة للتفضل بالنظر والتوجيه؛

****